

## تونس تلتحق أخيرا بموجة التمويلات الخضراء

استقبلت الشوك خط تونس الرامية إلى تنشيط سوق تداول السندات الخضراء بهدف تشجيع الشركات التي تتبع نظاماً من شأنها الحفاظ على البيئة، للحصول على تمويلات من خلال سوق المال، حيث يؤكد خبراء أن هذا الاتجاه قد تكون له تداعيات سلبية على اقتصاد البلاد الهش أصلاً.

سوق لرؤوس الأموال، بما في ذلك سوق السندات.

وقال "وحتى تكون تونس قادرة على تطوير سوق السندات لا بد من إنشاء سوق ثانوية لسندات الخزينة".

وأصبح سوق السندات الخضراء أحد الحلول العملية المهمة لمواجهة المشكلات البيئية، والتي وضعت المستثمرين وخبراء التنمية وصناع السياسات والعلماء، أمام هدف مشترك وطريقة فعالة للعمل معاً، وإن اختلفت الغايات.

وأطلق مصطلح السندات الخضراء للمرة الأولى إبان الأزمة العالمية الدولية في 2008 على إصدارات السندات التي ترتبط بالاستثمارات الصديقة للبيئة.

ويعتبر البنك الدولي أول مؤسسة مالية في العالم تصدر هذا النوع من التمويل، لتؤسس لطريقة مبتكرة في ذلك الوقت لربط خطوط التمويل مع المستثمرين لإطلاق مشاريع صديقة للبيئة.

وتشير التقديرات إلى أن البنك الدولي جمع خلال العقد الماضي، حوالي 13 مليار دولار عبر ما يقارب 150 سندا أخضر بعشرين عملة مختلفة لمستثمرين وصناديق استثمار حول العالم.

وهناك تجارب عربية ناجحة في هذا المضمار ولعل تداول السندات الخضراء في أسواق الإمارات والمغرب ومصر أكبر دليل على جدوى هذا الاتجاه كونه يأتي في سياق توجه عالمي.

رياض بوعزة  
صحافي تونسي

تونس - تسعى السلطات التونسية إلى تنشيط سوق السندات باعتباره أحد البدائل التمويلية المهمة أمام الشركات، من خلال إدراج أنواع جديدة لهذه الآلية، التي يقتصر دورها في السوق المحلية على سندات الخزينة العامة.

ومع زيادة زخم السندات الخضراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدأت تونس تفكر جدياً على ما يبدو في وضع أسس لهذه الآلية التمويلية والتي يتصاعد التداول عليها في مختلف الأسواق العالمية للشركات، التي تحافظ على البيئة.

وفي تجسيد لذلك، تحتضن تونس الجمعية المقبل أول اجتماع في هذا الشأن يضم خبراء ومحللين واقتصاديين تونسيين ووفداً من البنك الدولي لبحث كيفية إدراج هذا النوع من التمويلات في السوق المحلية.

وقالت هيئة السوق المالية التونسية في بيان أمس، تلقت "العرب" نسخة منه، إن "الورشة ستبادل الأفكار بشأن إعداد دليل لإصدار السندات الخضراء في تونس خاصة وأن هذه السندات باتت أداة تمويل عالمية منذ عشر سنوات".

وأشارت إلى أن المناقشات حول الموضوع ستكون بالشراكة مع خبراء من البنك الدولي ووفد يمثل الحكومة الكندية وآخر يمثل أكزيم بنك المجري.

ويبدو أن تونس، ورغم اقتصادها الضعيف، مصرة على التحول سريعاً إلى استخدام الطاقات المتجددة عبر تسهيل التمويل أمام الشركات المحلية لبناء مشروعات الطاقة الشمسية أو الرياح. لكن البعض من المتابعين يرون أنه لا يزال من المبكر الجزم بنجاح هذا التمويل نظراً لوضعية اقتصاد البلاد، الذي لا يزال لم يخرج من عنق زجاجة الأزمة حتى الآن.

وكانت عمان قد ردت على دمشق في أبريل الماضي بعد إقرارها لرسوم على البضائع والشاحنات القادمة من الأردن، عبر منع نحو 194 سلعة سورية لعدم تكافؤ الفرص بين الطرفين.

وشملت القائمة، التي أعلنت عنها وزارة التجارة الأردنية حينها مواد متنوعة سواء كانت زراعية أم صناعية كالمياه الغازية والمعدنية والزيوت النباتية والحيوانية والدواجن واللحوم والأسماك والبن والشاي وأنواع من الخضروات والفواكه.

وفي محاولة للتقارب أكثر، من المتوقع أن ترمم غرفة تجارة عمان مذكرة تفاهم مع نظيرتها في دمشق لتعزيز التعاون بين الجانبين، إضافة إلى ترتيب زيارة لوفد تجاري من أعضاء مجلس إدارة الغرفة والقطاع الخاص الأردني.

واكتسبت العلاقات الاقتصادية بين البلدين زخماً كبيراً في مارس الماضي مع إعلان الأردن عن خطط لإعادة إحياء المنطقة الحرة المشتركة.

وتضم المنطقة الحرة المشتركة منشآت صناعية تعمل في قطاعات صناعة الإسمنت والبلاستيك والرخام والسيراميك وإنتاج الزيوت المعدنية والدهانات والخلايا الضوئية وغيرها.

## تجارة الترانزيت مفتاح إنهاء جفاف المبادلات الأردنية السورية

### ضغوط لتخفيف قيود التوريد وتوسيع دور القطاع الخاص



#### منافذ تجارية بحاجة لجرعة تحفيز

المشاريع المشتركة "امر مهم جدا في الوقت الحالي".

وقال إن "الأردن يعد بوابة مهمة لوصول البضائع السورية إلى الأسواق الخليجية".

وأوضح أن القرارات الأخيرة للحكومة السورية كان سببها الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وهي تهدف إلى حماية الاقتصاد السوري ولم يكن الأردن مقصوداً بها، بل شملت جميع دول العالم.

وكانت عمان قد ردت على دمشق في أبريل الماضي بعد إقرارها لرسوم على البضائع والشاحنات القادمة من الأردن، عبر منع نحو 194 سلعة سورية لعدم تكافؤ الفرص بين الطرفين.

وشملت القائمة، التي أعلنت عنها وزارة التجارة الأردنية حينها مواد متنوعة سواء كانت زراعية أم صناعية كالمياه الغازية والمعدنية والزيوت النباتية والحيوانية والدواجن واللحوم والأسماك والبن والشاي وأنواع من الخضروات والفواكه.

وفي محاولة للتقارب أكثر، من المتوقع أن ترمم غرفة تجارة عمان مذكرة تفاهم مع نظيرتها في دمشق لتعزيز التعاون بين الجانبين، إضافة إلى ترتيب زيارة لوفد تجاري من أعضاء مجلس إدارة الغرفة والقطاع الخاص الأردني.

واكتسبت العلاقات الاقتصادية بين البلدين زخماً كبيراً في مارس الماضي مع إعلان الأردن عن خطط لإعادة إحياء المنطقة الحرة المشتركة.

وتضم المنطقة الحرة المشتركة منشآت صناعية تعمل في قطاعات صناعة الإسمنت والبلاستيك والرخام والسيراميك وإنتاج الزيوت المعدنية والدهانات والخلايا الضوئية وغيرها.

موظف، وتم عبره نحو 5 آلاف شاحنة يوميا.

وتظهر المؤشرات أن المنتجات الأردنية وخاصة الزراعية منها لم تستفد حتى الآن بالشكل المطلوب من إعادة فتح المعبر الحدودي الرئيسي.

لكن الأرقام تؤكد العكس، فقد زادت الصادرات الأردنية باتجاه سوريا في الثلث الثاني من العام الجاري بنسبة 22 بالمئة لتصل إلى 18 مليون دينار (25.9 مليون دولار) بمقارنة سنوية.

في المقابل انخفض مستوى الواردات خلال تلك الفترة بنحو 27.6 بالمئة لتصل إلى 8 ملايين دينار (11 مليون دولار) مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

وسمحت عمان بدخول المنتجات الزراعية السورية، حيث دخلت عشرات الشاحنات السورية المحملة بالفواكه والخضروات مثل البصل والتفاح إلى السوق المحلية، وهو أمر اعتبرته الأوساط الاقتصادية الأردنية أمراً غير عادل.

وحتى الآن، لا يوجد طلب من قبل التجار السوريين على البضائع الأردنية خاصة في ظل تدهور قيمة الليرة أمام الدولار ولكن هناك عبات أمام مصري المنتجات الأردنية أيضاً.

وخلال الأزمة السورية، تراجعت حركة التبادل التجاري تدريجياً بين الجانبين إلى مستويات قياسية بلغت حدود التوقف النهائي بعد أن كانت تصل إلى 615 مليون دولار سنوياً في عام 2010.

ويرى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق حسان عرقلو أن التركيز على تعزيز التواصل وتفعيل العلاقات بين القطاع الخاص في كلا البلدين وتنشيط التبادل التجاري وإقامة

كثف قطاع التجارة في كل من الأردن وسوريا ضغوطه على حكومتي البلدين لتحفيزه أكثر على النشاط، في مسعى لتفكيك العقبان المزمعة أمام تجارة الترانزيت وزيادة نسق المبادلات التي تراجعت في السنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات في المنطقة.

عمان - رمت الأوساط التجارية الأردنية والسورية بكل ثقلها على السلطات ببلديهما من أجل تعجيل إصلاح معايير المبادلات التجارية وخاصة في ما يتعلق بتجارة الترانزيت.

ويقول خبراء إن طموحات عمان ودمشق لتتقي في نقطة محورية تتعلق بتعزيز التعاون التجاري والاستثماري للخروج من الأزمات الاقتصادية، التي يعاني منها البلدان منذ سنوات.

وطالب مجلس إدارة غرفة تجارة عمان خلال اجتماع بوفد يمثل غرفة تجارة دمشق عقد مؤخرًا في العاصمة الأردنية، بالعمل على إلغاء قيود التوريد واعتماد خطة لتطوير الخدمات اللوجستية في المنافذ الحدودية وتوسيع دور القطاع الخاص في الأنشطة التجارية.

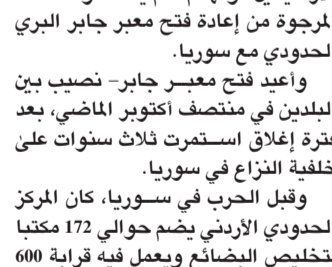
ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى رئيس غرفة تجارة عمان خليل الحاج توفيق تأكيد على ضرورة استئناف بلاده، في إشارة إلى سوريا، من أي قرارات تحد من زيادة التبادل التجاري نظراً لصله الجوار وانخفاض تكلفة الاستيراد والتصدير والنقل بين البلدين.

وقال إن "القطاع الخاص السوري عليه الضغط على حكومة بلاده لتسهيل عبور البضائع الأردنية باتجاه السوق السورية دون قيود وإلغاء أي اشتراطات بهذا الخصوص وخاصة الرسوم على الاستيراد والشاحنات".

كما أشار إلى أن تجارة الترانزيت أمر ضروري للبلدين وأن العلاقات



خليل الحاج توفيق  
يجب استئناف الأردن من أي قرارات تكبح زيادة التبادل التجاري



حسان عرقلو  
الأردن بوابة مهمة لوصول السلع السورية إلى أسواق الخليج

## العراق يختار بوسكاليس الهولندية لبناء جزيرة صناعية نفطية

ويعتمد العراق على واردات بيع النفط الخام لتمويل الموازنة العامة للبلاد، مما يبقى اقتصاده رهين تقلبات سوق النفط العالمي.

وكان إحسان عبدالجبار المدير العام لشركة نفط البصرة قد قال العام الماضي، إن بلاده نقلت عروضاً من ست شركات عالمية للقيام بالمهمة.

ورجح حينها أن يرسو العطاء على الشركة الهولندية لإقامة مستودع لتخزين النفط بطاقة 10 ملايين برميل ورفصيف بحري لتصدير النفط بطاقة مليوني برميل يوميا.

بحرين وإنشاء أربعة أرصفة للتحميل مع مجمع سكني ومرافق خدمية أخرى".

وأكد أن المشروع سيعطي للعراق مرونة عالية في عملية التصدير وتحميل الناقلات النفطية، فضلاً عن رفع الطاقة التخزينية والتصديرية للمناذ الجنوبية.

ويبلغ احتياطي النفط الخام المؤكد لدى العراق نحو 153 مليار برميل، وفق ما أعلنت وزارة النفط العام الماضي، فيما تبلغ صادراته شهرياً أكثر من 100 مليون برميل.

والحيوية في القطاع النفطي العراقي، والبالغ تكلفته التقديرية حوالي 4 مليارات دولار.

وتهدف بغداد من وراء المشروع إلى ضخ مياه البحر إلى حقول النفط الجنوبية، التي تضم حقلي مجنون والرميلة من أجل استخراج كميات كبيرة من احتياطي النفط في هذه الحقول.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عاصم جهاد، إن "المشروع يتضمن بناء جزيرة صناعية متكاملة وإنشاء مرسى كاسر للأمواج ومد أنبوبين

العراق شركة بوسكاليس الهولندية لبناء جزيرة صناعية في المياه الإقليمية بالخليج، التي كان أعلن عنها العام الماضي، لزيادة قدرات تصدير وتخزين النفط.

وقال وزير النفط تامر الغضبان عقب توقيع الاتفاقية في بغداد إن "توقيع المكتورة مع بوسكاليس سيدعم طاقة تخزين النفط بأكثر من 6 ملايين برميل يوميا، وطاقة التصدير بثلاثة ملايين برميل يوميا".

واعتبر الغضبان أن مشروع الجزيرة الصناعية يعد من المشاريع الواعدة



رحلة منسجمة مع البيئة